الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/575
19 October 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٦٠ (د) من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ٢	٢
ثانيا ـ المناقشات في الأمم المتحدة	٣ ـ ٨	٢
ثالثا ـ آراء الحكومات	٩ ـ ١٧	٤
رابعا ـ استنتاجات	١٨ ـ ٢٠	٨

المرفق : موجز التعليقات الواردة من الحكومات بشأن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

79-26792

Digitized by UN Library Geneva

أولا ـ مقدمة

١ ـ في الدورة الثالثة والثلاثين ، أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ٣٣/٨٩ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بتقرير الأمين العام عن دراسة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (A/33/260) ورجت من الأمين العام أن يطلب آراء الحكومات حول هذه الدراسة ، وأن يقدم تقريرا عن نتائج ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٢ ـ وعملا بذلك القرار ، وجه الأمين العام الى جميع الدول مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، دعا فيها الحكومات كافة الى تقديم آرائها عن هذا الموضوع الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، بغية تقديم تقرير الى الجمعية العامة على النحو المطلوب ، وأحيلت الى الحكومات ، مع هذه المذكرة ، الوثيقة التي تتضمن دراسة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (UNEP/GC.6/9/Add.1) للنظر فيها .

ثانيا ـ المناقشات في الأمم المتحدة

٣ ـ أثيرت مسألة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر لأول مرة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر في ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ . وأوضح مشروع خطة العمل المقدم الى المؤتمر ان استصلاح الأراضي المعراه له ما يبرره من حيث المعدلات الاقتصادية للعائد ، على حين ان التدابير الوقائية ، وهي أقل تكلفة من الاستصلاح لها مبرر اقتصادي أكبر . غير انه كانت تلزم موارد اضافية لهذا التنفيذ لخطة العمل . وعرضت على المؤتمر الشروط والوسائل الممكنة لتمويل خطة العمل .

٤ ـ وفي جلسته العامة ١٧ المعقودة في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، اعتمد المؤتمر بتوافق الآراء خطة العمل لمكافحة التصحر ، التي تشتمل ، في جملة أمور ، على قسم عن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذها ، (A/CONF 74/36، الفقرة ١٠٤) .

٥ ـ وقررت الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، بناء على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، وبموجب الفقرة ١٣ من قرارها ٣٢/١٧٢ ، ان ترجو من المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يدعو فريقا مكونا من خبراء رفيعي المستوى متخصصين في التمويل الدولي للمشاريع والبرامج الى الاجتماع ، لاعداد دراسة عن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وقد أعد الفريق هذه الدراسة ، وقدمت الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بوصفها الوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1.

Digitized by UN Library Geneva

٦ - وفي الدورة السادسة المعقودة في ايار/مايو ١٩٧٨ ، نظر مجلس الادارة في هذه الدراسة ، ولاحظ عدد من الوفود انها تحتوى على معلومات قيمة ومقترحات مبتكرة (١) . وبعد مناقشة الدراسة اتخذ مجلس الادارة المقرر ٦/١١ الذى أحاط فيه علما ، في جملة أمور ، بالدراسة ؛ وقرر تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين مع مقتطف من تقرير مجلس الادارة ، ودعا الجمعية العامة لأن تطلب الى الأمين العام أن يستطلع آراء الحكومات ويقدم تقريرا عن النتائج الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٧ - وأحاطت الجمعية العامة علما في دورتها الثالثة والثلاثين ، المعقودة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بتقرير الأمين العام عن دراسة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (A/33/260) ، وفي الفقرة ٧ من قرارها ٣٣/٨٩ رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يطلب آراء الحكومات حول التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، وأن يقدم تقريرا عن نتائج ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٨ - وخلال المناقشات التي دارت في اللجنة الثانية بشأن المسائل المذكورة أعلاه ، أعرب عدد من الدول الأعضاء عن موقفهم ازاء التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وتحدث ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن تمويل العمل لمكافحة التصحر أو اعتماد الأموال بشكل تلقائي لهذا العمل ، على النحو الموجز في الوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1 ، فقال ان وفده يعتبر ذلك غير مقبول لانه يتعارض مع المبدأ القائل بأن الاسهامات في صناديق الامم المتحدة الخاصة ينبغي أن تكون طوعية كما يتعارض مع أحكام ميثاق الامم المتحدة التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وأضاف ان قبول مبدأ التمويل التلقائي سيكون مساويا لاعطاء المنظمات الدولية وظائف تتخطى الحدود الوطنية ، وانه ينبغي تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر عن طريق الاستخدام الأكثر ترشيدا للأموال المتاحة وخفض الانفاق . وقال ، في هذا الصدد ، انه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضا اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية واستخدام جانب من الموارد الموفرة نتيجة لذلك من أجل التنمية ، بما في ذلك مكافحة التصحر . وبالمثل ، كان من رأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان فرض ضريبة دولية او اتخاذ تدابير أخرى للتمويل التلقائي أمر غير مقبول ، حيث ان مثل هذا الاجراء يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الذى تضمنه الميثاق ، كما يتعارض مع تقاليد التمويل الاختيارى . وقد أيد هذا الرأى أيضا ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وأعرب ممثل استراليا عن الحاجة الى اعادة تحديد الأولويات لموارد المعونة الخارجية ،

---

(١) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/33/25) ، الفصل الخامس ، الفرع باء .

Digitized by UN Library Geneva

وامكانية تقديم مساعدة ثنائية ، وربما ادخال شيء من التعديل على طريقة تخصيص الموارد الحاليـــة للامم المتحدة . وكان من رأى ممثل الكويت انه ينبغي أن يكون تمويل تنفيذ خطة العمل ، بالمشاركة الكاملة من جانب هيئات الامم المتحدة المختصة ، عن طريق التبرعات . ومن ناحية أخرى ، قـــال ممثل السودان انه نظرا لأن بلدان المنطقة السودانية الساحلية المتأثرة بالتصحر هي أيضا من فئة أقل البلدان نموا ، فينبغي ان تتاح لها الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لمكافحة التصحر علـــى أساس طويل الأجل . وأضاف انه ينبغي اعطاء الأولوية لطرق ووسائـــل زيادة مستوى وتلقائية تقديـــم الموارد اللازمة لمكافحة التصحر . وأعرب ممثل الهند عن الأمل في ان يدعم المجتمع الدولي العمـــل الذى بدأته الجمعية العامة في العام السابق ، حيث ان تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر يعتمد الى حد كبير على توفير الموارد اللازمة . وكان من رأى الوفد الفرنسي ان دراسة تدابير التمويـــل الاضافية ينبغي ان تظل في شكل موجز مبسط يقدم الى الجمعية العامة . وأضاف انه لا يمكن اتخاذ مقرر قائم على المعرفة الا على أساس دراسات أكثر تفصيلا تأخذ بجميع البارامترات . واتفق وفد شيلي مع واضعي الدراسة على ان التصحر يمثل احدى المشاكل ذات الأولوية . وأكد وفد ايطاليا مـــن جديد رأيه القائل بأن الأنشطة المتصلة بتنفيذ خطة العمل ينبغي تمويلها من الموارد المتوفرة حاليا. وعارض وفد المملكة المتحدة استخدام مبدأ التلقائية لجميع أموال اضافية ، كما عارض تخصيص جـــزء محدد من الموارد بشكل تلقائي من أجل هدف انمائي بذاته . وأحاط وفد هولندا علما مع الاهتمام بالدراسة المعنية بالتدابير والوسائل الاضافية اللازمة للتمويل . وقال ان اعداد دراسة مترويـــة للطرق الجديدة الممكنة لتمويل برامج المنظمات المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي بالاضافة الى الميزانيات المقررة بانتظام ، والموارد التقليدية الخارجية عن الميزانية ، شيء جدير بالنظـــر الجدى . غير ان المشاكل المترتبة على ذلك لها طبيعة عامة ، ولا ينبغي أن يقتصر بحثها على قطاع معين ، مثل قطاع مكافحة التصحر . وقد يكون الموضع المناسب لاعداد مثل هذه الدراسة هو الاطار العريض لموضوع نقل الموارد . وأضاف ان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، على سبيـــل المثال ، عاكفة بالفعل على دراسة مشكلة وسائل التمويل الاضافية في قطاعات التربية والعلم والثقافة . وقد وردت الاشارة الى ذلك أيضا في تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الرابعة عشـــرة (٢) . وقال انه سيكون من المفيد للحكومات ان تجد تحت تصرفها عند النظر في هذه المسألة قائمة كاملـــة بالأفكار المماثلة التي قدمت داخل منظومة الامم المتحدة . وان من الممكن أن تتولى لجنة التنسيـــق الادارية جمع مثل هذه المواد والأفكار .

ثالثا - آراء الحكومـــات

٩ - كان عدد الدول التي قدمت آراءها بشأن هذه المسألة الى المدير التنفيذى لبرنامـــــج

---

(٢) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٧٨ ، الملحق رقم ٦ (Corr.1 E/1978/46) .

Digitized by UN Library Geneva

الامم المتحدة للبيئة حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وهو ٢٩ دولة ، هي : الارجنتين ، واسبانيا ، واستراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وبنن ، وبوتسوانا ، وتايلند ، وجزر البهاما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والدانمرك ، وزامبيا ، والسلفادور ، وسنغافورة ، وسوازيلند ، والسودان ، وسورينام ، وسويسرا ، وسيشيل ، وشيلي ، وغانا ، وغواتيمالا ، وفرنسا ، وفنلندا ، وفولتا العليا ، وكندا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهنغاريا ، والولايات المتحدة الامريكية .

١٠ - وأعربت اثنتا عشرة حكومة (اسبانيا ، وبنن ، وتايلند ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والسلفادور ، وسوازيلند ، والسودان ، وسيشيل ، وشيلي ، وغانا ، وغواتيمالا ، وفولتا العليا) عن تأييدها العام للتدابير والوسائل اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر على النحو المقترح في الدراسة التي أعدها فريق الخبراء . ويسود هذه البلدان اعتقاد عام بأن تنفيذ خطة العمل يتطلب دون شك دعما ماليا كبيرا يشتمل على مبدأ التمويل الاضافي والتمويل التلقائي . وأعربت هذه البلدان أيضا عن الاعتقاد بكفاية التدابير والوسائل اللازمة للتمويل التي اقترحتها الدراسة ، وان كان يلزمها مزيد من التحسين والتوضيح والاستقصاء من أجل تنفيذها بأسلوب عملي ؛ ويلزمها قبل كل هذا ارادة سياسية من جانب الدول كيما تصبح حقيقية .

١١ - وتقدمت حكومات الدول المؤيدة للتدابير والوسائل اللازمة للتمويل التي اقترحتها الدراسة بعدد من التعليقات العامة المهمة بشأن الوثيقة قيد النظر . وأكدت احدى الحكومات على ضرورة ايلاء الاهتمام الواجب الى المصالح الوطنية ، والى آثار ذلك السياسية على البلدان المعنية . ووجهت حكومة أخرى الاهتمام الى المساواة والتوازن الجغرافي الملائم في الجهود الدولية من أجل مكافحة التصحر . وأشارت أيضا الى ان الدراسة لا توضح بشكل واف كيف يمكن للقطاع الخاص في كل من البلدان المتقدمة النمو وعدد من البلدان النامية ان يسهم في صندوق التصحر ، وانه لم يوجه قدر كبير من الاهتمام الى طرق ووسائل توفير مصادر تمويل محلية .

١٢ - وأبدت ثماني دول أخرى (الأرجنتين ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الدانمرك ، زامبيا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة ، سويسرا) رد فعل سلبيا ازاء التدابير والوسائل المقترحة للتمويل ، على أساس ان المجتمع الدولي يمكن ، في رأيها ، ان يستجيب على خير وجه لمشكلة التصحر عن طريق استخدام الموارد القائمة والقنوات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة حاليا . وكان من رأى احدى الحكومات ان من شأن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة للتمويل المقترحة في الدراسة ان تحول الأنظار عن ضرورة ان تتولى البلدان التي تعاني من التصحر الأولوية لبرامج مكافحة التصحر في خططها الانمائية . وكان من رأى حكومة أخرى ، انه بالنظر الى ان التصحر ليس الا جانبا واحدا من مشكلة أعم ، وهي مشكلة التنمية فليست هناك حاجة الى انشاء صناديق دولية جديدة أو أجهزة دولية جديدة لمعالجة التصحر بصفة خاصة . وفي رأى هذه الحكومة ان أموال التنمية متاحة بالفعل عن طريق القنوات الثنائية ، وفي برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والوكالات المتخصصة والبنك الدولي ، بالاضافة الى الأموال المتاحة عن طريق المصارف

Digitized by UN Library Geneva

الاقليمية . وكان من رأى احدى الحكومات انه لن يلزم اتخاذ أى تدابير اضافية اذا أنشئ الحساب الخاص لمكافحة التصحر .

١٣ - وكان من رأى فنلندا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية ان الاقتراح بشأن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل يتطلب مزيدا من الدراسة قبل اتخاذ موقف نهائي بشأن هذه المسألة . ورأت احدى هذه الحكومات انه سيكون من المفيد ، فيما يبدو أن تجد الحكومات تحت تصرفها قائمة كاملة بالأفكار ذات الصلة التي قدمت داخل منظومة الامم المتحدة . وكان من رأى حكومة أخرى انه سيكون مفيدا أن يتسنى اعداد خطة وتحليل ماليين يوضحان مكونات وتكاليف برنامج لوقف زيادة التصحر . ولو أمكن تقديم تقدير تقريبي أفضل لحجم الموارد الاضافية المطلوبة ، لأصبحت الحكومات في وضع يسمح لها بأن تقرر ، على نحو أفضل ، ما اذا كان توسيع الآليات المالية القائمة سيكون كافيا أو أى الاختيارات سيكون أكثر ملاءمة .

١٤ - وقدمت الحكومات التي أرسلت اراءها بشأن هذه المسألة الى المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، تعليقات محددة بشأن ثلاثة مواضيع رئيسية في الدراسة المتعلقة بالتدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

١٥ - وفيما يتعلق بالحاجة الى كل من التمويل الاضافي والتمويل التلقائي ، اتفقت بعض الحكومات من حيث المبدأ على انه اذا استطاعت الامم المتحدة ايجاد موارد اضافية من الأموال تخصص للبلدان التي تواجه مشكلة التصحر ، فان ذلك سيكون مفيدا للغاية ومتفقا مع خطة العمل . وأيدت هذه الحكومات فكرة التلقائية التي تكفل الدعم المالي على مدى فترة زمنية طويلة دون التأثر بالقلاقل السياسية . وكان من رأى احدى هذه الحكومات انه ينبغي النظر أيضا الى المساعدة الانمائية الرسمية في اطار التلقائية لا على انها شكل من أشكال التبرعات . وكان من رأى حكومة أخرى ان الموارد الاضافية اللازمة لتنفيذ خطة العمل يجب أن يكون بالمستطاع التنبؤ بها ، ويجب تخطيطها وتخصيصها على نحو صحيح . وينبغي مراعاة الحاجة الى توفير موارد اضافية . ومن الناحية الأخرى ، رأى عدد من الحكومات ان التدابير والوسائل الاضافية اللازمة للتمويل ليست مقبولة حيث انه توجد في الوقت الحاضر أموال وقنوات ملائمة للاستخدام . وقالت احدى الحكومات انها لا يمكنها أن تتحدث عن التمويل الاضافي قبل الانتهاء من التخطيط المالي في اطار مشروعها النموذجي لتنسيق أنشطتها لمكافحة التصحر .

١٦ - وفيما يتعلق بمصادر التمويل ، تختلف الحكومات اختلافا واسعا في الرأى فيما يتصل بتلك الموارد المقترحة في الدراسة . فبينما رأت بعض الحكومات ان المصادر المقترحة للتمويل كافية ومقبولة ، رأت حكومات أخرى ان هذه تتراوح بين مقترحات غير واقعية ، مثل فرض الضرائب على عمليات نقل الأسلحة ، ومقترحات جديرة بالاهتمام ولكن الدلائل تشير الى أنها لن تنفذ في الأجل القريب أو المتوسط ، كالعائدات المتأتية عن استغلال حقوق الارتفاق الدولية . ورأت احدى الحكومات أن استخدام الأموال المتأتية آليا من مصادر جديدة للتمويل بالاعتماد على عائدات استغلال حقوق الارتفاق الدولية لا يمثل اجراء من الاجراءات المتبعة عادة في هذا المجال . واعربت بعض الحكومات

Digitized by UN Library Geneva

عن اعتقادها ان مشاكل عديدة ستبرز اذا ما فرضت ضرائب على بعض السلع التجارية ؛ وقد تأنف البلدان المصدرة والمستوردة على السواء من ادخال مثل هذه الضريبة ، وهذا ينطبق أيضا على اقتراح فرض ضريبة على النفقات العسكرية وعلى عمليات نقل الأسلحة . وأبدت حكومة أخرى فكرة فرض ضرائب على التجارة ، وعائدات النفقات العسكرية ، اذا ما اعفيت من ذلك البلدان التي تعاني من التصحر وأقل البلدان نموا . وفيما يلي الاقتراحات الاضافية التي قدمتها الحكومات فيما يتعلق بالمصادر الاضافية اللازمة للتمويل :

(أ) اقناع البلدان الصناعية المتقدمة النمو بزيادة مساهمتها في المساعدة الانمائية الرسمية ، التي ينبغي النظر اليها في سياق الفعل الآلي ، وعلى الاقل حتى ٧ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، وذلك على النحو الذى دعت اليه الأمم المتحدة ؛

(ب) تأمين الاشتراك الفعال للمؤسسات الدولية في تمويل برامج التدريب والبحث في مجال مكافحة التصحر ؛

(ج) تنفيذ مزيد من الدراسات المتعلقة باستغلال حقوق الارتفاق الدولية بغية الاستفادة من مواردها للمنفعة العامة ؛

(د) التماس تمويل اضافي من البلدان التي تعاني من التصحر ، ولا سيما تلك البلدان ذات الموارد النفطية ؛

(هـ) اجراء مزيد من الدراسة لامكانية اشتراك القطاع الخاص ، في كل من البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية ، في تمويل صندوق التصحر ؛

(و) دراسة طرق ووسائل الحصول على مصادر تمويل محلية داخل البلدان التي تعاني التصحر ؛

(ز) الاستفادة ، في المرحلة الأولى من الوسائل الحالية لتعبئة الموارد ، وذلك بغية زيادة هذه الموارد أو الحصول عليها في فترة قصيرة نسبيا من مصادر معينة كالمصادر التالية :

' ١ ' المساعدة الانمائية الرسمية من اعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ؛

' ٢ ' قروض من الحكومات وأسواق رأس المال العالمية ؛

' ٣ ' استثمارات الأسهم ؛

' ٤ ' المؤسسات وغيرها من المنظمات التي لا تستهدف الربح ؛

' ٥ ' شركة دولية عامة تنشأ خصيصا لهذا الغرض ؛

Digitized by UN Library Geneva

'٦' مشاريع مكافحة التصحر التي تنتج دخلا نقديا او زيادات في قيمة الاراضي .

١٧ - وفيما يتعلق بتعبئة الأموال وادارتها ، اختلفت آراء الحكومات اختلافا واسعا كذلك . فبينما أكدت بعض الحكومات ان من الضرورى استخدام الأقنية الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية دون الحاجة الى انشاء آليات جديدة لتقديم المساعدة الدولية الى البلدان النامية التي تعاني من التصحر، أعربت بلدان أخرى عن اعتقادها أنه سيكون من الضرورى انشاء مؤسسة جديدة للمساعدة في تجميع وادارة الأموال المحصلة من أسواق رأس المال والمستثمرين الخاصين .

رابعا - استنتاجات

١٨ - ان الهدف المباشر لخطة العمل لمكافحة التصحر ، على النحو الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر واقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٧٢ ، هو منع وايقاف زيادة التصحر والقيام ، حيثما أمكن ذلك ، باستصلاح الأراضي المصحرة لاستخدامها للانتاج . ويتمثل الهدف النهائي في العمل ، ضمن الحدود الايكولوجية ، لابقاء وتعزيز انتاجية المناطق القاحلة وشبه القاحلة والقليلة الرطوبة وغيرها من المناطق المعرضة للتصحر ، بغية تحسين نوعية حياة سكانها . وقد تم التشديد على ان حملة مكافحة التصحر ينبغي أن تحظى بالأولوية بين الجهود الرامية الى تحقيق الانتاجية المثلى والمستمرة . وينطوى تنفيذ خطة العمل هذه ، بالنسبة للبلدان المتضررة . على ما هو أكثر من حملة لمكافحة التصحر : فهو يشكل جزءا أساسيا من العملية الانمائية الواسعة وتوفير الاحتياجات البشرية الأساسية . والغاية المستهدفة هي تنفيذ خطة العمل في حدود سنة ٢٠٠٠ .

١٩ - ومع وضع هذه الأهداف والغايات في الحسبان وباعتبار اتساع هذه المشكلة (ثلثا بلدان العالم تعاني التصحر بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؛ وأكثر من ثلث المناطق الزراعية في العالم معرضة للتصحر ؛ وأكثر من ١٤ في المائة من سكان العالم يعانون عمليات التصحر الراهنة) ، يغدو من الجلي ان تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر يتطلب جهودا قوية جدا ومستمرة من جانب منظومة الأمم المتحدة بمجموعها . وان كون أشد البلدان تضررا هي أفقر البلدان وأقلها نموا بين البلدان النامية في العالم ليبرز بصورة أكثر وضوحا ضرورة وأهمية التعاون الدولي لحل هذه المشكلة .

٢٠ - وبالنظر الى الأهمية الخطيرة التي تتسم بها هذه المشكلة ، وباعتبار التعارض المستمر في وجهات النظر التي أعربت عنها الحكومات في هذه القضية ، فانه يرجى من الجمعية العامة :

(أ) القيام ، استنادا الى الآراء التي أعربت عنها الحكومات ، بتحديد الاقتراحات التي يجدر ايلاؤها مزيدا من البحث التفصيلي ، من بين تلك الاقتراحات الواردة في الدراسة المتصلة بالتدابير الاضافية ، مع الاشارة الى اتجاهات ذلك البحث ؛

Digitized by UN Library Geneva

(ب) تحديد توصيات الحكومات المقدمة في هذا التقرير والتي يجدر كذلك ايلاؤها بحثا تفصيليا مماثلا ؛

(ج) رجاء مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقريرا يبين وجهات نظره بشأن الاقتراحات والتوصيات الآنفة الذكر ، وذلك بالاعتماد على دراسة يعدها فريق من المختصين رفيعي المستوى في التمويل الدولي للمشاريع والبرامج يدعوه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الى الانعقاد ؛ وينبغي للفريق أن يضمن دراسته تحليلا للتقارير ذات الصلة التي قدمت الى مختلف محافل الأمم المتحدة .

Digitized by UN Library Geneva

المرفـــق

موجز التعليقات الواردة من الحكومات بشأن التدابـير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمـــل لمكافحة التصحر

أولا ـ مقدمة

فيما يلي موجز للردود التي وصلت حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ تلبية للمذكرة الشفويـــة المؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ . التي وجهها الأمين العام الى جميع الدول طالبا فيهـــا وجهات نظر الحكومات بشأن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحـــة التصحر ، التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٣٣/٨٩ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ . وتتعلق وجهات النظر هذه بالوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1 التي تتضمن " دراسة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر " ، وهي الوثيقة الـــتي أعدها فريق من الخبراء المعترف بهم دوليا ، ونظر فيها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئـــة في دورته السادسة كما نظرت فيها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

ثانيا ـ موجز التعليقات

ألف ـ تعليقات عامه

الارجنتين

ترى حكومة الجمهورية الأرجنتينية ان حل مشكلة التصحر يتطلب عملا جماعيا ومنسقـــا ، وأنـــه يجب اعتباره مسألة ذات أولوية عليا تستلزم قدرا واسعا من المساعدة المالية الدولية . وبالنظر الـــى أهمية خطة العمل لمكافحة التصحر ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الحاجة الى زيادة المـــوارد ، كما انه لا بد من القدرة على التنبؤ بمقدار الموارد الاضافية اللازمة لتنفيذها ولا بد مـــن التخطيـــط لها وتخصيصها بوجه صحيح . غير أن المرحلة الأولى ، بالنظر الى الحاجة العاجلة لمكافحة التصحر ، ينبغي أن تنطوي على استخدام الوسائل الحالية لتعبئة الموارد ، في حين أن استخدام الأمـــوال المتأتية آليا من مصادر جديدة للتمويل بالاعتماد على عائدات استغلال حقوق الارتفاق الدولية هـــو أمر لا يشكل اجراء من الاجراءات المتبعة عادة في هذا المجال .

أسبانيـــا

ترى الحكومة الأسبانية أن الدراسة التي أعدها فريق الخبراء تتصف بالأهمية وتستحق النظر الجدى ، وخصوصا فيما يتعلق بالاقتراحات الجديدة للتمويل الدولي لمكافحة التصحر . كما تـــدل الدراسة على أن المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جاد للغاية في عزمه على تنفيذ خطـــة العمل . فاذا أمكن تعبئة الموارد الأولية على مستوى عالمي وعلى أساس هذه المقترحات فان المنظمات

Digitized by UN Library Geneva

المسؤولة في الأمم المتحدة ستقدم خدمة كبيرة للجنس البشرى . وينبغي النظر خاصه في توصيات فريق الخبراء الداعية الى تعبئة الموارد المالية الناتجة عن استغلال الاراضي المشاع الدولية وعن ضرائب النفقات العسكرية . . الخ . ومع ان ورود مجموعة كبيرة من المقترحات في الدراسة أمر مرض جدا ، فان هناك شكوكا خطرة تحيط بتحقيق هذه المقترحات عمليا ، وهو الأمر الذى يتطلب ارادة حقيقية بالتعاون الدولي . واذا ما اريد تحقيق الافكار الواردة في الدراسة فان أسبانيا ستجد فرصة مناسبة للمساهمة في المجهود الدولي لمكافحة التصحر .

استراليا

ما زالت الادارات الاسترالية ذات الصلة تبحث المقترحات المقدمة في تقرير فريق الاختصاصيين المعين لبحث مسألة الوسائل الاضافية اللازمة للتمويل . بيد أنه سبق لحكومة استراليا أن كررت الاعراب عن الخلاصة التالية لما سبق لها تبيانه من موقف بشأن التصحر وبشأن تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر . لقد أيدت استراليا قرار الجمعية العامة ٣٣/٨٩ ، كما أيدت الاجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ خطة العمل . وتقدم استراليا الى الحكومات المتلقية ، حين يطلب اليها ذلك ، مساعدة ثنائية في مجال البرامج البيئية ، كما أنها مستعدة لتوجيه مزيد من موارد مساعدتها الانمائية نحو أنشطة مكافحة التصحر ، وذلك ضمن حدود برنامجها الحالي ، على نحو يتفق مع أولويات البلدان النامية . وقد أشار ممثل استراليا في الاجتماع الأول للفريق الاستشارى لمكافحة التصحر الى المدى الذى قد تكون فيه استراليا قادرة على المساعدة في المشاريع عبر الوطنية المقترحة في اطار البرامج الحالية .

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

تنظر الحكومة الاتحادية الى التصحر باعتباره مشكلة فائقة الأهمية تتسم بأولوية خاصة في تعاون الحكومة الانمائي مع البلدان المتأثرة . وقد وضعت الحكومة الاتحادية المبادئ التوجيهية التالية لمساعدتها الانمائية في ميدان السيطرة على التصحر :

(أ) ينبغي تركيز الجهود على بلدان 'الساحل' المتأثرة بصورة خاصة ؛

(ب) وكنطقة انطلاق لتدابير مكافحة التصحر ، ينبغي اختيار مشاريع ثنائية جارية مناسبة وتوسيع هذه المشاريع ، على هذا الأساس ، ضمن نطاق خطة العمل على النحو الذى أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر .

(ج) وستعمد الحكومة الاتحادية الى تنسيق تدابيرها لمكافحة التصحر مع المؤسسات الأخرى الى أقصى درجة ممكنة ، وهي تعتبر أن الفريق الاستشارى لمكافحة التصحر ، وهي عضو فيه ، محفلا ملائما لهذا الغرض .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ويجرى حاليا اعداد مشروعين هامين لتنفيذ الافكار الواردة أعلاه ، وسيدخل هذان المشروعان حيز التشغيل في عام ١٩٨٠ . وأحدهما هو مشروع نموذجي لتنسيق أنشطة الجمهورية الاتحادية لمكافحة التصحر . ولا يمكن للحكومة الاتحادية أن تتحدث عن تمويل اضافي الى أن يكتمل التخطيط المالي ضمن اطار هذا المشروع .

بنن

توافق حكومة بنن على روح التدابير المقترحة .

بوتسوانا

بدأت حكومة بوتسوانا في مشروع لتثبيت الكثبان الرملية ، وهو مشروع يمكن توسيعه الى حد بعيد اذا ما توفرت الأموال عن طريق المساعدة الدولية .

تايلند

تعتقد تايلند ، بالنظر الى كون بلدان مختلفة ، هي من ضمنها ، تواجه مشكلتي الجفاف والتصحر ، بأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر يتطلب ، بالتأكيد ، دعما ماليا كبيرا . ولذلك فان تايلند توافق مبدئيا على انه سيكون من المفيد جدا ، ومن المتفق مع خطة العمل ، ان تتمكن الأمم المتحدة من ايجاد مصادر اضافية للأموال لتوزيعها على الدول التي تواجه هذه المشاكل ، مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية للبلدان المتأثرة وما يرتبه ذلك عليها من آثار مالية .

جزر البهاما

تأسف حكومة جزر البهاما لعدم تمكنها من تقديم الدعم المالي لخطة العمل لمكافحة التصحر ، كما أنها ليست في وضع يسمح لها بتقديم تعليقات على الدراسة .

جمهورية تنزانيا المتحدة

تتفق حكومة تنزانيا اتفاقا تاما مع المقترحات الواردة في الوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1 بشأن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، وهي تقدر الجهود التي بذلها فريق الدراسة في اعداد الوثيقة . وترى الحكومة ان من الاساسي تعبئة الموارد الكافية لتمويل الاستثمار الرأسمالي وبرامج الابحاث والتدريب والبرامج الأخرى اللازمة في تنفيذ خطة العمل . وترى الحكومة ان البرامج الحالية المتعلقة بالتصحر تركز على شبكة لرصد التصحر على المستوى الاقليمي أكثر من تركيزها على مثل هذه الشبكة على المستوى العالمي . ومثال ذلك ان مزيدا من الجهود الدولية المبذولة في القارة الافريقية يتركز حول المنطقة السودانية الساحلية مع اهمال البلدان الواقعة

Digitized by UN Library Geneva

الى جنوبي خط الاستواء ، وينبغي تصحيح هذه الحالة . وترى الحكومة انه ينبغي عدم الاستخفاف بدور المساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الاطراف ، على الرغم من صدق القول بأن التنفيذ الناجح لخطة العمل سيتطلب دعم الحكومات الفردية . والوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1 لا تشرح شرحا كاملا كيف يمكن للقطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو وفي بعض البلدان النامية ان يساهم في صندوق التصحر . كما ان طرق ووسائل جمع مصادر التمويل المحلية لم يول الكثير من التفكير .

الدانمرك

ان حكومة الدانمرك ، نظرا لكونها احد البلدان المتبرعة القليلة التي وصلت الهدف البالغ ٧ر. في المائة للمساعدة الانمائية في عام ١٩٧٨ ، ليست في موقف يسمح لها في هذا الوقت بالتعهد بأية موارد اضافية لمكافحة التصحر . وعلاوة على ذلك فان السياسة التي تنتهجها الحكومة الدانمركية هي توجيه القسم الاعظم من مساعدتها الى منظمات متعددة الأطراف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ونظرا لمساهمتها الكبيرة جدا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي فان الدانمرك لا تساهم، من حيث المبدأ ، في الصناديق المتخصصة أو في الصناديق الاستئمانية المختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها . أما بالنسبة للتدابير والوسائل الاضافية المقترحة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، فان الحكومة الدانمركية غير مقتنعة بأن تدابير جمع الأموال المقترحة ملائمة .

زامبيا

ترى حكومة زامبيا أنه بانشاء الحساب الخاص لمكافحة التصحر ، الذى تؤيده ، لا توجد ضرورة ظاهرة لاتخاذ تدابير أو وسائل اضافية لتمويل خطة العمل .

السلفادور

ترى حكومة السلفادور أن أنشطة مكافحة التصحر لها أهمية خاصة بالنسبة لهذا البلد ، نظرا لأن الدراسات التي تم الاضطلاع بها في مناطق معينة في السلفادور قد بينت ترديا خطيرا للتربة نتيجة للتحات وللاستخدام الزراعي المكثف بدون الوسائل التقنية الكافية ، ولاسباب اضافية أخرى. ويمكن أن تطبق الاساليب المتنوعة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، لا بشكل انفرادى فحسب ، بل بأشكال متعددة الاطراف ، حسب درجة تقبلها وحسب الواقع الاقتصادى لبلدان كل منطقة . وتؤيد الحكومة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة للتمويل ، على النحو المصاغ في الدراسة .

سنغافورة

لا يوجد لدى حكومة سنغافورة أية تعليقات على الدراسة قيد النظر ، وذلك لعدم وجود مشكلة التصحر ضمن البلد وكذلك لعدم وجود الخبرة ذات الصلة .

Digitized by UN Library Geneva

سوازيلند

أعربت حكومة سوازيلند عن دعمها الكامل للتدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، على النحو المقترح في الدراسة .

سورينام

لا تواجه سورينام مشكلة التصحر لأن متوسط هطول الأمطار فيها هو حوالي ٢٠٠٠ مم سنويا . ومع ذلك فقد تم سن تشريع بغية حماية تلك المناطق التي تحتمل فيها فرص التصحر . وعلى ضوء ما ورد اعلاه فان حكومة سورينام لم تعلق على دراسة التدابير والوسائل الاضافية للتمويل .

سويسرا

تفضل حكومة سويسرا تمويل مشاريع ملائمة لمكافحة التصحر في بلدان مختارة ، بشكل ثنائي . ولا يمكنها أن تدعم التدابير المقترحة في حد ذاتها .

سيشيل

تدعم حكومة سيشيل كامل الدعم كافة الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . على أن الحكومة ، نظرا لكون سيشيل دولة جزرية نامية ، تأسف لعدم قدرتها على تقديم أية مساهمة مالية في تنفيذ خطة العمل في الوقت الحاضر .

شيلي

ترعى حكومة شيلي موقف مجموعة السبعة والسبعين الذى جرى الاعراب عنه في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، فيما يتعلق بانشاء حساب خاص لمكافحة التصحر ضمن الأمم المتحدة ، وفيما يتعلق بتدفق المساعدة التقنية والمالية من الدول المتبرعة الى الدول النامية التي تكافح التصحر ، وخصوصا فيما يتصل بمشاريع ملموسة يمكن للبلدان النامية أن تضعها .

غانا

ترى حكومة غانا أنه ينبغي التماس تمويل اضافي علاوة على المخصصات الحالية في الميزانية .

غواتيمالا

تدرك حكومة غواتيمالا أهمية مشكلة التصحر ومساس الحاجة الى اتخاذ التدابير لمكافحة

Digitized by UN Library Geneva

الصحراء المتقدمة ولاستعادة الأراضي المتصحرة للاستعمال المنتج . وتشعر الحكومة بالقلق ازاء بعض أجزاء البلد التي يمكن أن تتأثر بالتصحر بصورة خطرة في المستقبل القريب . وترى هذه الحكومة ان اقتراحات التمويل الاضافي الواردة في الدراسة هي اقتراحات ملائمة ستفيد بصورة خاصة البلدان النامية التي تفتقر الى الموارد المالية .

فرنسا

ترى السلطات الفرنسية أن مكافحة التصحر تتحقق وتمول بالفعل ، ومنذ سنوات كثيرة بالنسبة لهذه السلطات ، عن طريق آليات ثنائية وأخرى تقليدية متعددة الجوانب ، ولا تعتزم السلطات الفرنسية التحول عنها .

فنلندا

تؤيد الحكومة الفنلندية تأييدا تاما خطة العمل لمكافحة التصحر . على انها تعتبر أن اقتراح التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتمويل تنفيذ خطة العمل يتطلب المزيد من الدراسة قبل اتخاذ وقف نهائي من المسألة .

فولتا العليا

لا ترى حكومة فولتا العليا ضرورة لتقديم تعليقات أساسية على الدراسة التي أعدها فريق الخبراء .

كندا

أوضحت حكومة كندا من جديد وبايجاز موقفها من هذه القضية ، وهو الموقف الذى عرضته في المؤتمر وفي الدورات اللاحقة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي الجمعية العامة . وتذهب الحكومة الى أن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة للتمويل والمقترحة في الوثيقة تميل الى صرف الانتباه عن ضرورة قيام البلدان التي تعاني التصحر بايلاء الأولوية لبرامج مكافحة التصحر في خططها الانمائية الخاصة . وترى كندا أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يرد أحسن رد على مشكلة التصحر باستخدام الأقنية الحالية الثنائية والمتعددة الأطراف .

لكسمبورغ

نظرا لعدم وجود الخبرة الملائمة فيما يتعلق بالتصحر فان حكومة لكسمبورغ ليست في موقف يسمح لها بالمشاركة بصورة فنية في دراسة التدابير والوسائل الاضافية اللازمة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

Digitized by UN Library Geneva

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ترى حكومة المملكة المتحدة أن التصحر ليس الا جانبا واحدا من مشكلة التنمية الأوسع . ولهذا السبب فان الحكومة لا تؤمن بوجود اية حاجة لانشاء صناديق مالية جديدة أو جهاز دولي جديد خصيصا لمعالجة التصحر. وهي ترى أن الصناديق الانمائية متوفرة بالفعل عن طريق القنوات الثنائية وفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة والبنك الدولي ، بالاضافة الى تلك التي توفرها المصارف الانمائية الاقليمية . وما زالت الحكومة غير مؤمنة بالحاجة الى جهاز دولي جديد يضطلع بتدابير المتابعة اللازمة بموجب الخطة ، كما أنها ما زالت تشك في أن يكون توسيع مكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية يكون فعالا من حيث التكلفة. وهي ترى ان بامكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجهاز الأمم المتحدة الحالي ، بما فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الاضطلاع بأعمال الملاحقة الضرورية. وعلى العموم فان المملكة المتحدة تعارض الصناديق القطاعية وهي ترى أن التجارب الأخيرة توحي بأن الصناديق الخاصة لم تنجح ، الى حد بعيد ، في اجتذاب التبرعات مهما كان حجمها وان نسبة كبيرة من مواردها تبدد في حالات كثيرة في النفقات العامة الادارية . وعلاوة على ذلك فان وجود الصناديق القطاعية الخاصة يغلب أن يشجع البلدان النامية على وضع خططها وأولوياتها الانمائية الوطنية على أساس متدرج أو مرحلي دون اعتبار بالصورة الاجمالية. ويمكن أن يؤدى هذا الى استعمال غير فعال للأموال والى تشويه الأولويات الوطنية .

هولندا

ترى حكومة هولندا أن دراسة دقيقة للطرق والوسائل الجديدة المحتملة لتمويل برامج المنظمات المتعددة الأطراف على المستوى العالمي ، بالاضافة الى الميزانية المقدرة العادية والموارد التقليدية الخارجة عن الميزانية ، تستحق بالتأكيد أن ينظر فيها بصورة جديدة . والمشاكل المنطوية في هذه المسألة ذات طابع عام ولذلك يجب عدم الاقتصار في دراستها على قطاع معين ، مثل الكفاح ضد التصحر. ويمكن لدراسة عامة من هذا النوع أن تجد مكانا مناسبا ضمن الموضوع العام " نقل الموارد " ، فمن المفيد للحكومات أن تجد في متناول يدها كشفا كاملا بالأفكار ذات الصلة المطروحة في منظومة الأمم المتحدة ، والتي تشبه تلك الأفكار المتضمنة في الدراسة الهامة الواردة في الوثيقة UNEP/GC.L/9/Add.1 ويمكن أن تقوم لجنة التنسيق الادارية ، وهي تضم كافة قطاعات منظومة الأمم المتحدة ، بجمع هذا النوع من المواد والأفكار . وسيكون هذا خطوة أولى منطقية لاعداد نظر متوازن لمشكلة التدابير الاضافية للتمويل بوصفها مسألة مركزية تهم جميع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة . ويمكن أن يتولى المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة زمام المبادرة في هذا الخصوص .

الولايات المتحدة الامريكية

ترى حكومات الولايات المتحدة أن الدراسة مفيدة من حيث انها تحدد مجموعة من الخيارات

Digitized by UN Library Geneva

الممكنة لتقديم الموارد اللازمة لمكافحة التصحر. وقد اقترح كثير من هذه الخيارات خلال السنوات الماضية في اطار محافل أخرى دولية (وبالولايات المتحدة) ، ووجدت الحكومة فرصة لفحصها ، وهي تواصل استكشاف أفضل الطرق لدعم برامج التنمية الدولية . ويدل عدم اعتماد معظمها على أن الحكومة خلصت ، لعدة أسباب ، الى أنها لا تحقق الأهداف المطلوبة أو أن الحكومة وجدت دعمها غير عملي لأسباب داخلية .

وترى الحكومة أن الدراسة تصيب تماما في الاشارة الى المشاكل التي ينطوي عليها التوصل الى اتفاق دولي بشأن كثير من الخيارات. وهي تشير أيضا الى الاحتمال القائم في كثير من الحالات بأنه لن يكون هناك ضمان لأن تخصص الايرادات الناتجة لمشاكل التصحر. وسيكون مفيدا في هذا الصدد لو أمكن اعداد خطة وتحليل ماليين يحددان عناصر وتكاليف برنامج وقف زيادة التصحر (مبلغ الاجمالي المشار اليه في الدراسة وقدره ٤٠٠ مليون دولار) . وترى الحكومة أنه يجرى بالفعل تنفيذ بعض الأنشطة في اطار البرنامج دون شك (منها على سبيل المثال مشاريع مجموعة منطقة الساحل) . وينبغي للخطة أن تحدد ما يجرى تمويله بالفعل وما هي الموارد الاضافية التي قد تدعو الحاجة اليها لتحقيق الهدف الأدنى وهو وقف زيادة انتشار التصحر. واذا عرض حجم الموارد الاضافية اللازمة بتقريب أفضل ، فان ذلك سيجعل الحكومات في موقف أفضل لتقرر ما اذا كان يكفي ان توسع آليات التمويل الحالية، أو لتحدد أنسب النهج من بين سلسلة النهج الجديدة الممكنة .

وتعرب حكومة الولايات المتحدة عن فهمها لضخامة وجدية والحاح مشكلة التصحر وعن قلقها ازاء ذلك ، وهي تؤكد انها ستواصل استخدام الآليات الحالية لتقديم الدعم المالي مع ابقاء الخيارات المتعلقة بتقديم موارد اضافية قيد الاستعراض المستمر .

Digitized by UN Library Geneva

باء - تعليقات خاصة على التدابير والوسائل المقترحة في الوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1

١ - الحاجة الى امكانية الاضافة والتلقائية

الأرجنتين

ترى حكومة الأرجنتين أن الدراسة التي أعدها فريق المتخصصين تؤكد الحاجة الى تدفق للموارد يمكن الاعتماد عليه وتحدد مصادر مختلفة للأموال الخارجية يمكن الاستفادة منها ، لا من أجل المشاريع العالمية فحسب بل من أجل المشاريع الوطنية والاقليمية أيضا . وترى الحكومة انه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى امكانية اضافة الموارد . ويجب أن تكون الموارد الاضافية قابلة للتنبؤ بها ومخططة على نحو سليم .

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

لا تستطيع الحكومة الاتحادية أن تتحدث عن التمويل الاضافي الى أن ينتهي تخطيط التمويل في اطار مشروعها الخاص بتنسيق أنشطة الجمهورية الاتحادية لمكافحة التصحر .

تايلند

تتفق تايلند من حيث المبدأ مع الرأى القائل انه اذا استطاعت الأمم المتحدة ان تحدد مصادر اضافية للاموال التي تخصص للبلدان التي تواجه مشكلة التصحر ، سيكون ذلك مفيدا جدا ومتمشيا مع خطة العمل لمكافحة التصحر .

جمهورية تنزانيا المتحدة

ترى حكومة تنزانيا أن فكرة التلقائية فكرة رشيدة اذا قبلت البلدان هذا المفهوم . ولا ينبغي معادلة التلقائية بفرض ضرائب على مبيعات النفط والأسلحة فقط . بل ينبغي أن تتضمن ، في جملة أمور ، فرض ضرائب على الايرادات الناتجة من مبيعات السلع الصناعية الانتاجية والاستهلاكية وينبغي أيضا النظر الى المساعدة الانمائية الرسمية في اطار التلقائية بدلا من اعتبارها تبرعا .

فولتا العليا

تلح حكومة فولتا العليا على أن تنفيذ خطة العمل بنجاح سوف يتطلب ضمان الدعم المالي على مدى فترة طويلة ، الأمر الذى ينبغي الا تؤثر فيه الاضطرابات السياسية وأن يتسم بطابع التلقائية .

Digitized by UN Library Geneva

كنـــدا

ترى كنـــدا أن التدابير والوسائل الاضافية للتمويل غير مقبولة لأنها تميل جميعا الـــــى تحويل الانتباه عن حاجة البلدان التي تعاني من التصحر لاعطاء الأولوية لبرامج مكافحة التصحـــر في خططها الانمائية .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشماليـــة

لا تعتقد حكومة المملكة المتحدة أن هناك حاجة لأموال دولية جديـــدة أو لآلية جديـــدة تنشأ بصفة خاصة لمكافحة التصحر ، التي ترى أنها ليست سوى جانب من جوانب مشكلة التنميـــــة الأعـــم .

الولايات المتحدة الامريكية

ترى حكومة الولايات المتحدة أنه سيكون مفيدا لو امكن اعداد خطة وتحليل ماليين يحددان عناصر وتكاليف برنامج لوقف زيادة التصحر وينبغي للخطة أن تحدد ما يجرى تمويله بالفعل وما هـــي الموارد الاضافية التي قد تدعو الحاجة اليها لتحقيق الهدف الادنى وهو وقف زيادة التصحـــر . واذا عرض حجم الموارد الاضافية اللازمة بتقريب أفضل فـان ذلك سيجعل الحكومات في موقف أفضل لتقرر ما اذا كان يكفي أن توسع آليات التمويل الحالية ، او لتحدد أنسب النهج من بين سلسلـــة النهج الجديدة الممكنة .

٢ ـ مصادر التمويل

الارجنتـــين

نظرا لمسيس الحاجة للعمل لمكافحة التصحر فـان المرحلة الأولى يجب أن تتضمن استخدام الوسائل الحالية وتعبئة الموارد من أجل زيادة ما يتم الحصول عليه من أموال ، او الحصول علـــى أموال في مدة قصيرة نسبيا ، من مصادر مثل المصادر التالية :

(أ) المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الانمائيـــة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ؛

(ب) القروض التي يتم الحصول عليها من الحكومـات وأسواق راس المـــال العالميـة ؛

(ج) استثمارات الأسهـم ؛

Digitized by UN Library Geneva

(د) المؤسسات الوقفية والمنظمات الأخرى التي لا تتوخى الربح ؛

(هـ) شركة دولية عامة تنشأ خصيصا لهذا الغرض ؛

(و) مشاريع مكافحة التصحر التي تنتج ايرادات نقدية أو زيادات في قيمة الأراضي .

وترى حكومة الأرجنتين أن استخدام الأموال المجمعة تلقائيا والتي يتم الحصول عليها من المصادر الجديدة للتمويل التي تعتمد على الايرادات الناتجة من استغلال الأملاك الدولية العامة ، ليس هو نوع الاجراء الذى يتبع عادة في هذا المجال .

اسبانيا

ترى الحكومة الأسبانية أن الاقتراحات المتعلقة بايجاد مصادر جديدة للتمويل من أجل تنفيذ خطة العمل ، مثل الايرادات الناتجة عن استغلال المناطق الدولية المشاع وفرض الضرائب على النفقات العسكرية ، اقتراحات مثيرة للاهتمام وجديرة بالدراسة المتأنية . ومن المفيد جدا أيضا أن تتوفر مجموعة من الاقتراحات المختلفة للنظر فيها . غير أن لدى الحكومة شكوكا شديدة فيما يتعلق بامكانية تنفيذها من الناحية العملية .

جمهورية تنزانيا المتحدة

ترى الحكومة أن البلدان المتقدمة النمو لم تستجب ، لسبب أو لآخر ، للنداء الذى وجهته الأمم المتحدة برفع مقدار المساعدة الانمائية من المستوى الحالي وهو ٣٣ر٠ في المائة الى ٧ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . وينبغي تلمس الطرق والوسائل لاقناع البلدان المتقدمة النمو بزيادة اسهامها في المساعدة الانمائية الرسمية زيادة ملموسة ، الأمر الذى تنبغي دراسته في اطار التلقائية .

وتؤيد الحكومة تأييدا تاما الاشتراك النشط من جانب المؤسسات الدولية في تمويل برامج التدريب والبحث . وهي ترى أنه لم يجر ما يكفي من الدراسات عن استغلال المناطق الدولية المشاع. ويمكن أن يساعد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في هذا الصدد بتحديد طبيعة وسلطات نظام دولي لمراقبة استغلال هذه الموارد . وترى الحكومة أيضا أنه ستجرى مواجهة مشاكل عديدة اذا فرضت ضرائب على بعض السلع التجارية . وقد تحجم البلدان المصدرة والبلدان المستوردة على السواء عن فرض مثل هذه الضرائب . وينطبق هذا أيضا على فرض الضرائب المقترح على النفقات العسكرية وعلى عمليات نقل الأسلحة .

السودان

تؤيد حكومة السودان ما يلي :

Digitized by UN Library Geneva

(أ) الايرادات الناتجة عن استغلال المناطق الدولية المشاع (ألف وباء وجيم) ؛

(ب) حقوق السحب الخاصة ؛

(ج) فرض الضرائب على التجارة والانفاق العسكرى ، اذا استثنيت البلدان التي تعاني من التصحر وأقل البلدان نموا .

غانا

ترى حكومة غانا أنه فضلا عن المخصصات الحالية المدرجة في ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرض مكافحة التصحر ينبغي طلب أموال اضافية من البلدان التي تعاني من التصحر ، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط .

غواتيمالا

ترى حكومة غواتيمالا أن أغلب المصادر المقترحة للتمويل مناسبة ومقبولة ، كما أنها تعتبرها اسهاما هاما مقدما للبلدان النامية التي تعاني من التصحر والتي ليس في امكانها في الوقت الحاضر أن تستفيد من مصادر مثل الموارد غير البيولوجية للمياه الدولية ، وفرض الضرائب على المتسببين في تلوث البيئة .

فولتا العليا

ترى حكومة فولتا العليا أن مصادر التمويل التي اقترحها فريق الخبراء (وهي العائدات من استغلال المناطق الدولية المشاع ، وفرض الضرائب على المصروفات العسكرية وعمليات نقل الاسلحة ، المربوطة بحقوق السحب الخاصة وربما بالتجارة الدولية) كافية ، ولكنها تتطلب ارادة سياسية . وما زالت هذه المصادر باقية دون استغلال ولا بد من الحث على استخدامها .

كندا

ترى كندا أن التدابير والوسائل الاضافية اللازمة للتمويل المقترحة في الوثيقة تتراوح بين ما هو غير واقعي ، مثل فرض ضرائب على عمليات نقل الأسلحة ، وما هو مثير للاهتمام ولكن لا يحتمل تنفيذه على المدى القصير أو المدى المتوسط، مثل الايرادات الناتجة عن استغلال المناطق الدولية المشاع .

الولايات المتحدة الامريكية

ترى حكومة الولايات المتحدة أن كثيرا من الخيارات الممكنة لتوجيه الموارد اللازمة لمكافحة

Digitized by UN Library Geneva

التصحر ، والتي ورد تحديدها في الدراسة ، سبق أن اقترح خلال السنوات الماضية في اطـــار محافل أخرى دولية (وفي الولايات المتحدة) ، وأنها قد اتيحت لها فرصة دراستها ، وانها تواصل التماس أفضل الطرق لدعم برامج التنمية الدولية. ويدل عدم اعتماد أغلب هذه الخيارات علـــى أن الحكومة قد خلصت ، لأسباب مختلفة ، الى أنها لن تحقق الأهداف المطلوبة ، أو وجدت أن دعمها غير عملي لأسبـاب داخلية . وتصيب الدراسة تماما في الاشـارة الى المشاكل التي ينطوي عليهـا تحقيق اتفاق دولي بشأن كثير من الخيارات المقترحة . وهي تشير أيضا الى الاحتمال القائم في كثير من الحالات بأنه لن يكون هناك ضمان بأن تخصص الايرادات الناتجة لمشاكل التصحر .

٣ ـ تعبئة الأموال وادارتها ، بما في ذلـك فتح حساب خـاص

المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)

ترى حكومة جمهورية المانيا الاتحادية أن الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر محفل مناسب لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة التصحر .

جمهورية تنزانيا المتحدة

تؤيد حكومة تنزانيا من حيث المبدأ انشاء حساب خاص داخل الأمم المتحدة لتنفيذ خطـة العمل . ويجب التفكير مليـا في فكرة انشاء شركة دولية عامة تتولى الجهود الرامية الى مكافحـــة التصحر بارشاد في مجال السياسة العامة من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الا ان حكومة تنزانيا تعتقد أن تعبئة الأمـوال وادارتها يثيران عددا من المسائل لا تزال في حاجة الى توضيح بالنسبة للفقرات من ٦١ الى ٦٨ من الوثيقة UNEP/GC.6/9/Add.1 .

زامبيـا

تؤيد حكومة زامبيا فكرة انشاء حساب خاص على الصعيد العالمي في اطار الأمم المتحـدة وفقا لما اقترحه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر .

شيلـي

تؤيد حكومة شيلي من حيث المبدأ انشاء حساب خاص لمكافحة التصحر ، يتم عن طريقـــه تمويل مشروعات مكافحة التصحر الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية .

../..

Digitized by UN Library Geneva

فرنسـا

أعربت السلطات الفرنسية في مناسبات عديدة عن موقفها فيما يتعلق بانشاء حساب خاص ، وهي لا تعتزم العدول عنه . وهي تعتقد أن مكافحة التصحر قد تحققت ، بالنسبة لها ، منذ عدة سنوات وتم تمويلها عن طريق آليات ثنائية ومتعددة الأطراف تقليدية لا تنوى فرنسا العدول عنها . وفرنسا ، باعتبارها عضوا عاملا في الفريق الاستشارى لمكافحة التصحر ، تنوى الاسهام في عمل هذا الفريق وفقا لولايته التي تمت الموافقة عليها في أول اجتماع عقده الفريق وبالروح التي كانت قائمة وقت انشائه ، أى على أساس أن يظل هيئة استشارية غير هيكلية وغير مختصة بالتمويل .

فنلنـدا

ليست حكومة فنلندا في مركز يسمح لها بالموافقة على الاقتراح الداعي الى انشاء حساب خاص داخل الأمم المتحدة لتمويل المشروعات الوطنية والاقليمية . وترى حكومة فنلندا أنه من الأفضل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة التمويلية والمالية الحالية ، مع ايلاء اعتبار خاص لتوصيات خطة العمل .

فولتا العليـا

من رأى حكومة فولتا العليا أنه من الضرورى انشاء مؤسسة جديدة لتساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعبئة وادارة الأموال التي يحصل عليها من أسواق راس المال ومن المستثمرين الأفراد .

كنـدا

ترى حكومة كندا أنه من الضرورى استخدام القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف القائمة حاليا ، دون انشاء آليات جديدة لتقديم المساعدة الدولية الى البلدان النامية التي تعاني من التصحر . وأفضل مثل على هذه القنوات المناسبة متعددة الأطراف هو " نادى أصدقاء الساحل " .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ليست حكومة المملكة المتحدة على اقتناع بأن مزايا الحساب الخاص سوف تزيد على مثالبه وهي في رأى المملكة المتحدة ما يلي :

(أ) انشاء آلية ادارية باهظة التكلفة ؛

(ب) تكاثر المؤسسات مما يزيد من مشاكل التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ويحتمل أن يزيد من ازدواج العمل وتشابكه ؛

Digitized by UN Library Geneva

(ج) تحويل الأموال واليد العاملة الماهرة الى قنوات ادارية اضافية على حساب الأنشطة الميدانية .

ولا تنوى المملكة المتحدة الاسهام في انشاء الحساب الخاص اذا تم انشاؤه . الا أنها ستواصل توجيه حصتها في المعونة متعددة الأطراف عن طريق أجهزة ومؤسسات المعونة القائمة حاليا ، حيث يمكن استخدامها وفقا لأولويات البلدان المستفيدة . أما تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر ، فينبغي أن يؤمن عن طريق القنوات الحالية للمعونة الثنائية ومتعددة الأطراف .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva